الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح
عدد 03

- **تاريخ الاجتماع:** 20 جوان 2023
- **جدول الأعمال:** ضبط منهجية عمل اللجنة للفترة القادمة.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 08
  - **المعتذرون:** لا أحد
  - **الغائبون:** 02
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** لا أحد

- **افتتاح الجلسة:** س10و30دق **رفع الجلسة:** س13 و25 دق

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح صباح يوم الثلاثاء 20 جوان 2023 جلستها الثالثة وقد خصّصتها لمواصلة مناقشة برنامج عملها للفترة القادمة والمصادقة عليه.

واستهلّ رئيس اللجنة الاجتماع بالتّرحم، باسمه وباسم جميع أعضاءها، على أرواح العسكريين الأربعة الذين استشهدوا على اثر الحادث الأليم الذي جدّ ظهر يوم الخميس 8 جوان 2023 إثر سقوط المروحية التي كانوا على متنها وهم يؤدّون واجبهم

المقدّس في حماية الوطن وكذلك على روح عون الأمن المكلّف بتأمين مقر السفارة البرازيلية بتونس شهيد المؤسسة الأمنية والواجب الأمني والذي طالته يد الغدر أثناء تأديته لواجبه المهني يوم 19 جوان الجاري، متوجها بالتعزية الخالصة لعائلات الشهداء الأبرار داعيا الله أن يتغمّدهم بواسع رحمته وأن يلحقهم بالنبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا وأن يلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان ومثمنا في الان ذاته الدور الذي تقوم به قواتنا العسكرية والأمنية في الحفاظ على سيادة تونس وأمنها.

هذا، وفي مرحلة موالية وفي علاقة بجدول الأعمال المعروض في هذه الجلسة، واسترسالا مع الجلسة السابقة ذكّر رئيس اللجنة بأهم مخرجات الاجتماع الفارط حيث أكد أنه تم الاتفاق على مناقشة جملة من المقترحات الواردة من أعضاء اللجنة خلال هذه الجلسة والمصادقة على برنامج عملها على المدى القريب والمتوسط في تناسق مع الاختصاصات التي أسندها النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وباعتماد منحى تشاركي مع جميع الأطراف المعنية.

كما ذكر، في هذا الاطار، بأنّه قُدّمت بعض المقترحات من السادة النواب التي تهم خطة العمل التي سيتم انتهاجها في مجال العمل الرقابي خاصة منها النظر في برمجة زيارات ميدانية الى بعض المعابر الحدودية في إطار الدعم المعنوي للقوات الموجودة في هذه المراكز والاطلاع على مجهودات القوات الحاملة للسلاح، إضافة إلى العمل على بعض المواضيع الأخرى وفق الآليات المتاحة كالزيارات الميدانية والاستماعات على غرار موضوع مكافحة الهجرة غير النظامية ومكافحة الجرائم بأنواعها ومقاومة الاحتكار والمضاربة والتجارة الموازية والتهريب للمواد الأساسية والمدعمة وبرنامج العطلة الآمنة وتأمين الموسم الصيفي والسياحي والأمن السيبرني وكذلك الاطلاع على التجربة التونسية في مجال شرطة الجوار كمقاربة أمنية جديدة.

أما بخصوص الجانب المتعلق بالتكوين، فقد تمّ التذكير بمقترحات الاجتماع الفارط المتعلقة خاصة بأهمية برمجة دورات تدريبية وأيام دراسية بالأكاديمية البرلمانية للمجلس من جهة وبتكوين تُؤمّنه عدة مؤسسات مختصة في المجالات المتعلقة باختصاصات اللجنة على غرار معهد الدفاع الوطني ومركز جينيف لحوكمة قطاع الامن. وللاشارة

في هذا الاتجاه فقد أفاد رئيس اللجنة بأنه تشرف بالمشاركة في اللقاء الذي جمع السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الاثنين 19 جوان 2023 بالسّيد سمير مرموري رئيس مكتب تونس لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمنDCAF ، والسيدة وداد بوجاه المكلفة بالبرامج بمكتب تونس، مستحضرا عموما ماتم التأكيد عليه من قبل الضيوف من الاستعداد لمواصلة التعاون بين المركز والمجلس النيابي بناء على الأهداف التي رسمها مجلس نواب الشعب وفي مقدّمتها العمل على إعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وما يمكن أن يقوم به البرلمان ليكون فعّالا في هذا المجال. وما تم التاكيد عليه كذلك من قبل السيد رئيس مجلس نواب الشعب من الإشارة الى أهمية العمل الذي يقوم به مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن، وحجم ونوعية التعاون القائم بينه وبين عدد من مؤسسات الدولة وأبرازه للدعم الذي قدّمه المركز للمؤسسة التشريعية وشمل اللجان البرلمانية ذات العلاقة عبر توفير الخبرات وتطوير القدرات مع تأكيده على انفتاح المجلس على مقترحات التعاون مع هذه المنظمة في مجالات تدخلها، واستعداده لمواصلة هذا التعاون المثمر عبر تبادل التجارب والخبرات وتكثيف الحوار والتباحث في مختلف المسائل ذات العلاقة، ولاسيما منها المتصلة بالقطاع الأمني والإصلاحات الضرورية بناء على التجارب الفضلى والمعايير الدولية مع إعتماد مبدأ الحياد والتناسب وحقوق الإنسان والمساواة.

هذا، وأثناء النّقاشات حول برنامج العمل خلال هذه الجلسة، قدم نائب رئيس اللجنة جملة من التصورات والمقترحات لهذا البرنامج مُركّزا على عدَّة جوانب ومواضيع يمكن العمل عليها على غرار ترسيخ مبادئ الامن الجمهوري وحوكمة الأمن وتحديد العلاقة بين النّيابة العمومية ومأموري الضابطة العدلية وإصلاح المؤسسة الأمنية ومكافحة الإرهاب والأمن الاقتصادي والتصدي لمظاهر العنف وتطوير القدرات الأمنية في التعامل مع الكوارث وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الأمني.

وفي جانب آخر، اعتبر مقرر اللجنة أنّ القطاعات الراجعة بالنظر للجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح هي قطاعات خصوصية وحساسة تستوجب تنسيقا من أعلى مستوى للتواصل مع الإدارات العامة والهياكل ذات العلاقة بنشاط اللجنة.

مؤكدا في الآن نفسه أنّ علاقة عضو اللجنة بالأمن هي نفسها علاقة المواطن بالأمن وأن الدور الرقابي لا يكون إلا في إطار اللجنة وحسب مهمة محددة. وفي علاقة بالقطاعات والأسلاك الراجعة بالنظر لمجال نشاط اللجنة، شدّد ذات النائب على أنّ اللجنة تختص بالنظر في مشاريع ومقترحات القوانين المتعلقة بتنظيم الجيش الوطني وتنظيم قوات الامن الداخلي التي تشمل طبقا لاحكام الفصل الرابع من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 والمتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي أعوان الأمن الوطني والشرطة الوطنية وأعوان الحرس الوطني وأعوان الحماية المدنية وأعوان السجون والإصلاح هذا بالإضافة الى تنظيم الديوانة التونسية معتبرا أن جميع هذه الاسلاك هي من القوات الحاملة للسلاح وبالتالي فكل ما يهم تنظيمها والمسائل المتعلقة بها يرجع بالنظر للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وهو ما تم تبنيه من جميع أعضاء اللجنة الحاضرين.

في ذات السياق، برزت عدة استفسارات تلخصت خصوصا في علاقة لجنة الدفاع والقوات الحاملة للسلاح بالوظيفة التنفيذية وفي الحدود الفاصلة بين دور النائب بصفته التمثيلية وبصفته عضوا في اللجنة.حيث تم الإجماع أنّ التدخل في إطار اللجنة يكون بصفة منظمة ومبرمجة وحسب المهمات حتى تكون نتائج أعمالها رسمية ومعتمدة أما كل ما يقوم به النائب خارج إطار اللجنة من زيارات لمقرات سيادية وغيرها فهو يندرج في إطار قيامه بدوره التمثيلي.وقد برزت في هذا الإطار إمكانية تقسيم اللجنة أعمالها إلى فرق يتولى كل واحد منها العمل على محور معين.

هذا، وقد تدخّل كل أعضاء اللجنة مُقدّمين اقتراحاتهم لعناصر خطة العمل التي سيتم انتهاجها وذلك في المجالات المرتبطة بالدورين التشريعي والرقابي.حيث تم اقتراح، أن يتم البدء بعقد جلسات مع السيدات والسادة وزراء الداخلية والدفاع والعدل والمالية بصفتهم مسؤولين على القطاعات الراجعة بالنظر لمجال نشاط لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح .

وفيما يخص الجانب التشريعي، فقد أكد أعضاء اللجنة الحاضرين على جاهزية هذه الأخيرة للتعهد بالنظر في جميع مشاريع ومقترحات القوانين التي تحال عليها من

طرف مكتب المجلس طبقا للنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. وقد رأى أحد المتدخّلين من أعضاء اللجنة في هذا الإطار أهمية التنسيق مع الوظيفة التنفيذية لإبداء رأيها في مشروع القانون السابق المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة. كما اكد وفي إطار الوظيفة التشريعية، أهمية النظر في مراجعة التعاون العسكري في مجال الأمن والدفاع ومعرفة التوجهات الاستراتيجية للدولة في المجال على غرار مصير الاتفاقيات العسكرية السابقة مع عدد من الدول.

أما بخصوص الدور الرقابي للجنة، فقد اتسمت المقترحات بالتَّنوع، مع التذكير أن النظام الداخلي حدّد الأُطر المُمكنة لممارسة هذا الدور وذلك خصوصا في إطار الزيارات الميدانية والاستماعات.

وتساءل بعض المتدخلين عن كيفية ممارسة ذلك واقعيا، حيث تم التاكيد أنّ تفعيل العمل الرقابي يتخذ أشكالا عديدة كالقيام بالاستماعات داخل اللجنة أو القيام بزيارات ميدانية أو طلب تقارير ومعطيات وإحصائيات من الجهات التنفيذية المختصة لتبني عليها اللجنة أعمالها.

وفي الجانب المتعلق ببرنامج اللجنة بخصوص الزيارات الميدانية قُدّمت خلال الجلسة عدة اقتراحات زيارات لمواقع أمنية ومعابر حدودية ومراكز سياحية وذلك في علاقة بنشاط اللجنة الذي يهدف إلى تقديم الدعم المعنوي للقوات الحاملة للسلاح والاستماع إلى مشاغلهم ومعاضدة المجهود الوطني في تحقيق الأمن. إضافة إلى تحديد جملة من المواضيع التي ستعمل عليها اللجنة في علاقة بدورها الرقابي على غرار ملف مكافحة الهجرة غير النظامية وتأمين المعابر الحدودية ومكافحة التهريب ومكافحة الجرائم بأنواعها كالمخدرات والعنف في الوسط المدرسي والمجتمع عموما والسلب وغيرها، فضلا عن تأمين الموسم الصيفي والسياحي ومقاربة شرطة الجوار ومنظومة الأمن السيبرني وبرنامج العطلة الآمنة.

وقد تعلقت أهم مقترحات هذه الزيارات بعدة معابر حدودية وهي معبر رأس جدير ومُخيّم الشوشة بولايتي مدنين وتطاوين والمنطقة الثلاثية التي تضم رأس جدير وميناء الكتف وبرج الخضراء باعتبار رمزيتها إذ تمثل أقصى نقطة في الحدود التونسية، كذلك

اقترح البعض تأدية زيارة تمتد على أكثر من يوم للحدود بتطاوين ومدنين وتوزر والقصرين.وتم اقتراح برمجة زيارات إلى كل من المعبر الحدودي ببوشبكة وحيدرة ومركز بودرياس.

وفي سياق متصل، اقترح بعض المتدخلين أن تُبرمج اللجنة زيارات إلى ميناء جرجيس ومطار جربة والمراكز الأمنية السياحية بكل من سوسة والمنستير والمهدية والحمامات وبنزرت.

وفي علاقة ببرنامج العطلة الآمنة، تم اقتراح زيارات إلى كل من المرصد الوطني لسلامة المرور والديوان الوطني للحماية المدنية وإلى إحدى محطات الاستخلاص لمواكبة تنفيذ هذا البرنامج.

وفي مجال آخر، عبّر عديد النواب على ضرورة حسن الاستعداد لمناقشة مشروع ميزانية 2024 عبر عقد جلسات مع ممثلي الوظيفة التنفيذية المعنيين.

وفي نقطة أخيرة مضمّنة بمشروع برنامج عمل اللجنة، تعلقت بمزيد تعزيز مكتسبات أعضاء اللجنة في علاقة بخصوصيات عمل هذه الأخيرة ومجالات تدخلها عن طريق التكوين جدّد أعضاء اللجنة الاتفاق حول الاستعانة بالأكاديمية البرلمانية للمجلس في ذلك سواء بطلب برمجة دورات تدريبية أو أيام دراسية حسب المواضيع المعروضة على اللجنة.

إضافة إلى الاقتراحات المتعلقة بتنظيم دورات تدريبية مع المؤسسات التي توفر تكوينا في المجالات ذات العلاقة باختصاصات اللجنة وذلك على غرار معهد الدفاع الوطني ومركز جينيف لحوكمة قطاع الامن.

وفي الختام، ونظرا لثراء الاقتراحات ووفرتها في كل محاور مجالات نشاط اللجنة، اتفق أعضاءها الحاضرون أن تفوض اللجنة لمكتبها مهمة ضبط برنامج عمل في صيغته النهائية مرفوقا بروزنامة تنفيذ مع تحديد الزيارات الميدانية التي سيتم تأديتها على المدى القريب والمتوسط على ضوء ما يراه مناسبا من معطيات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المقترحات المعروضة من جهة والتنسيق مع الجانب الحكومي في ذلك والأولويات حسب المستجدات الوطنية والوضع الراهن من جهة ثانية.

II- قرار اللّجنة:

قرّرت اللجنة التفويض لمكتبها لضبط روزنامة عمل للجنة على المدى القريب والمتوسط والمصادقة عليها على أساس المحاور الثلاثة التالية التي تمّ مناقشتها وتقديم تصورات بشأنها وهي الوظيفة التشريعية والدور الرقابي والتكوين.

رئيس اللجنة	**مُقرّر اللجنة**
عَادل ضيَاف	**ثَابت العَابد**